

اثر الامل مع ملال
في تدعيم مكانة السنة
النّبوية في المنهج الفقهي العام

للدكتور محمد فاروق النيهان

بسم الله الرحمن الرحيم

يعتبر الامام مالك بن انس من ابرز الشخصيات العلمية التي اسهمت اسهاما كبيرا في خدمة الفقه الاسلامي ، وقد عاش الامام مالك في مرحلة زمنية تعتبر من المراحل الهامة في تاريخ الشريعة الاسلامية ، واستطاع ان يدافع عن السنة النبوية ، وان يضع اول كتاب في الفقه الاسلامي يعتمد في منهجه على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولذا فان تنظيم ندوة عن الامام مالك بن انس يعتبر من الاعمال التي تستحق التقدير والتشجيع ، لانها ستبرز المكانة المتميزة للامام مالك ، وتوضح معالم مدرسته الفكرية ، والاثار التي تركتها في المجتمع الاسلامي ..

وقد قسمت هذه الدراسة الى قسمين :

القسم الاول : السنة ومكانتها في الفقه الاسلامي .

القسم الثاني : اثر الامام مالك في تدعيم مكانة السنة في المنهج الفقهي العام .

الاسم الاول

السنة ومكانتها في الفقه الاسلامي

لو تتبعنا نشأة الفقه الاسلامي وتطوره التاريخي بعد ذلك ، لوجدنا ان السنة النبوية كانت من اهم المصادر المعتمدة في الفقه الاسلامي ، وذلك لانها تمثل المصدر البياني للقرآن الكريم ، وهذا المصدر بحكم دوره البياني تتجدد الحاجة اليه باستمرار ، وبخاصة وان النصوص القرآنية اكتفت بابرار المعالم الرئيسية للاحكام الشرعية تاركة مجال التطبيق العلمي للسنة النبوية ، سواء كانت قولاً او فعلاً او تقريراً ..

السنة في العصر النبوي :

لم يواجه الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم اية صعوبة في العودة الى السنة النبوية ، والاستفادة منها ، وبخاصة وان معظم الصحابة كانوا يعيشون في المدينة ، ويتابعون عن قرب ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من بيان للاحكام الشرعية ، سواء كان ذلك البيان تأكيداً لما جاء في القرآن الكريم من احكام ، او تخصيصاً لعامة او تقييداً لمطلقه ، او بياناً لمجمله ...

ولم تظهر اية صعوبة في العودة الى السنة ، او معرفة ما ورد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، خلال العصر النبوي ، واحياناً كان بعض الصحابة عندما يكون بعيداً عن المدينة ويعترضه امر يجهل حكمه ، يجتهد مؤقتاً لحين عودته الى المدينة ، وقد اذن الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل عندما ارسله الى اليمن ان يجتهد في بعض ما يواجهه من مسائل ، اذا لم يجد الحكم في الكتاب او السنة ...

وهذا يدلنا على مكانة السنة النبوية في التشريع الاسلامي ، وقد اجمع المسلمون على اعتماد السنة كمصدر اساسي من مصادر التشريع ، وذلك لان القرآن الكريم اناط بالنبي صلى الله عليه وسلم مهمة البيان ،

وأمر المسلمين بطاعة نبيهم وقرن تلك الطاعة بطاعة الله ، فضلا عن ان القرءان الكريم ترك للسنة النبوية مهمة بيان كثير من الاحكام القرآنية .

السنة بعد العصر النبوي :

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يختلف المسلمون في وجوب الاخذ بالسنة ، واعتمادها مصدرا للتشريع ، وانما صادفتهم مشكلة وهي ان السنة لم تكن مدونة ، وانما كانت محفوظة في صدور الصحابة ، وقد ابتدا الخلاف الجزئي اولا في الاجتهاد بسبب توافر السنة لدى البعض ، وعدم توافرها لدى البعض الآخر .

عوامل الاختلاف في السنة النبوية :

ثم تطور هذا الخلاف بعد اتساع الحاجة الى الاجتهاد ، وخروج عدد من الصحابة من المدينة الى الامصار الاسلامية المفتوحة ، ونستطيع ان نحدد العوامل التي أدت الى الخلاف على السنة فيما يلي :

— عدم تدوين السنة ، وقد أدى عدم التدوين الى ضرورة العودة الى الرواة ، وكان من الممكن ان تدون السنة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الا ان الصحابة كانوا يكرهون التدوين ، للنهي الوارد في ذلك ، وبالرغم من شعورهم بضرورة تدوين السنة الا انهم ظلوا متمسكين بعدم التدوين الرسمي خلال القرن الاول الهجري ، وكانت هناك محاولات فردية للتدوين الا ان تلك المحاولات لم تستطع ان تدون السنة النبوية ، التدوين الذي ينهي اي خلاف حولها ..

— ظهور حركة الوضع في الحديث ، واعتقد ان هذا العامل اسهم بشكل كبير في الاساءة الى السنة ، وفي التشكيك في صحة الروايات ، وفي التردد في قبول ما يروى منها ، وكان يمكن لهذا العامل ان يقضي على السنة النبوية ، كمصدر للتشريع ، وبخاصة عندما اختلطت الروايات المكذوبة بالروايات الصحيحة ...

ومن أهم الاسباب التي أدت الى ظهور حركة الوضع في الحديث ، الاختلاف السياسي بين الصحابة ، وما أدى اليه من انقسام المسلمين

الى سنة وشيعة وخوارج ، وأصبح كل فريق يحاول أن يدعم مركزه السياسي بكل الوسائل ، فازدهرت حركة الوضع ، وساعد عليها ظهور نزعة شعبية معادية للعربية والاسلام ، كانت تنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على الاسلام الفاتح والمنتصر .

ومن جهة أخرى فقد أدى اتساع رقعة الدولة الاسلامية الى تزايد الحاجة الى الاجتهاد والاعتماد عليه كمصدر متجدد للتشريع ، وقادر على

ازدهار حركة الاجتهاد الفقهي :

أمداد التشريع الاسلامي بأحكام جديدة تناسب التطورات الحضارية ، وتلائم الظروف المستجدة ..

وازدهرت الحركة العلمية ، التي كان الاجتهاد الفقهي مظهرها الواضح ، وبرزت مراكز علمية مختلفة ، في المدينة ومكة والكوفة ، ابتدأت في البداية ، كمدارس علمية للتفسير القرآني ، الذي كان يمثل مقدمة الازدهار الاجتهادي ... وتميزت كل مدرسة بخصائص ، اسهمت في تكوينها عوامل متعددة ..

ولا شك أن السنة ستكون من أبرز دعائم تلك المدارس التفسيرية ، ذلك أن التفسير في صورته الاولى هو روايات مأثورة ، وسوف يزدهر التفسير المأثور في موطن توافر الرواية ، وحيثما تقل الرواية المأثورة فسوف يزدهر التفسير بالرأي ..

ومن الطبيعي ان يزدهر التفسير المأثور في المدينة ، نظرا لتوافر الرواية فيها ، أما في العراق فان الحديث ليس متوفرا فيها بالشكل الذي يساعد العلماء على الاعتماد عليه ، وبخاصة بعد ازدهار حركة وضع الحديث فيها ..

ظهور المدارس الفقهية :

وهكذا كانت مدارس التفسير الاولى هي النواة للمدارس الفقهية الاولى التي تكونت في كل من الحجاز والعراق ، ففي الحجاز ازدهرت

الحركة الفقهية معتمدة على الحديث وسميت
بمدرسة الحديث أو مدرسة الحجاز ..

وفي العراق ازدهرت الحركة الفقهية ، ولكن بطريق
مفاير ، واعتمدت على الرأي والعقل والقياس ، وسميت
بمدرسة الرأي أو مدرسة العراق ...

ومن الانصاف ان نذكر ان مدرسة الرأي في العراق لم تتخل عن
الحديث ، وانما لم تيسر لها اسبابه ، فقد وصلت السنة الى العراق ،
وقد اختلطت رواياتها الصحيحة بالروايات الدخيلة .. ولذا فقد اضطر
علماء العراق للتقليل من اعتمادهم على الحديث ، واعتمدوا في مناهجهم
الفقهية على الرأي وتوسعوا فيه .

واعتقد جازما لو ان السنة توفرت لعلماء العراق كما توفرت لعلماء
المدينة لما اختلف علماء كل من المدرستين في مناهجهم الفقهية ، ولهذا
فاننا سوف نجد ان علماء الرأي في العراق سوف يعدلون من مناهجهم ،
ويقربون بصورة واضحة باتجاه مدرسة الحديث ، بعد ان ابتدأت حركة
تدوين الحديث ، واصبح بالامكان تمييز الرواية الصحيحة من الرواية
الموضوعة ...

ولو رجعنا الى تاريخ الفقه الاسلامي فسوف نجد بصورة واضحة
وجلية ان مدرسة الحديث ابتدأت آثارها تظهر في اوساط علماء العراق ،
وبخاصة بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، بل ان احد اعمدة تلك
المدرسة وهو الامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ ابي حنيفة ، واحد
رواد مدرسته وأول مدون للفقه الحنفي اقترب من مدرسة الحديث ،
وسافر الى المدينة والتقى بالامام مالك ، شيخ مدرسة الحديث في
المدينة ، ثم عاد الى العراق واستقبل فيها الامام الشافعي تلميذ الامام
مالك .

اذن ابتدأت مدرسة الرأي تفتح الابواب امام علماء الحديث ،
وابتدا الروايات الصحيحة تأخذ مواقعها كادلة على الاحكام ..

اذن ... ماذا حدث ...

لم تكن الامور تجري بالبساطة انتي تتصورها ، فمن المؤكد ان مدرسة الحديث قد واجهت تحديات قاسية ، وبخاصة وان بعض علماء المدينة قد اخذ بمنهج علماء الراى من امثال « ربعة » الذي سمي بربيعة الراى ، بالاضافة الى ان ابا حنيفة قد اعطى لمدرسة الراى في العراق مكانا متميزا ، ودفع بها الى ان تكون المدرسة الفقهية ذات الشهرة في مركز الخلافة ، وتدعمت هذه المدرسة بعلماء كانوا اعمدة راسخة في كيان تلك المدرسة من امثال ابي يوسف : قاضي القضاة في دولة بني العباس .

ومما لا شك فيه ان مدرسة الحديث في المدينة قد اخذت مكانتها على يد الامام مالك ابن انس الذي استطاع ان يقيم لهذه المدرسة دعائمها الثابتة ، وان يضع لها مناهجها الاصولية وقواعدها في الاستدلال والاستنباط ، ولم يفلق ابواب الراى ، وانما اخذ بالراى وتوسع فيه ، واعتمد عليه ، واستطاع ان يقدم الى العالم الاسلامي - ولاول مرة - منهجا اصيلا في استنباط الاحكام من السنة النبوية ، وكان ذلك المنهج هو « كتاب الموطأ » ...

وكان « الموطأ » هو الكتابة الفقهية الاولى التي استطاعت ان تقدم الفقه الاسلامي من خلال السنة النبوية ، ولهذا فقد اعتبر الموطأ كتاب فقه وحديث ، وكان الامام مالك يعرض الحديث لاستنباط الحكم منه ..

اما الاثر الثاني الذي اسهم في نصرة السنة في العراق فهو الامام محمد بن ادريس الشافعي 150 - 204 هـ . وقد كان محمد بن ادريس تلميذا للامام مالك ، واخذ عنه العلم وكان مالكي المنهج والمذهب ، ولم يستقل بمذهب جديد الا بعد رحلته الثانية الى العراق عام 195 هـ ..

وسوف نتحدث عن اثر الامام مالك في تدعيم مكانة السنة النبوية في الفقه الاسلامي في العراق في المبحث التالي :

القسم الثاني

اثر الامام مالك في تدعيم مكانة السنة النبوية

في المنهج الفقهي العام

شخصية الامام مالك :

ينسب المذهب المالكي الى الامام مالك بن انس المولود في المدينة سنة 95 هـ ، والمتوفى سنة 179 هـ ، وكانت أسرته تعيش في اليمن وتنتسب الى قبيلة أصبح ، ثم هاجرت الى اليمن هربا من ظلم ولاية اليمن ، وسكنت المدينة ...

وكانت المدينة في ذلك الحين مركزا من أهم المراكز العلمية في العالم الاسلامي ، ففي مساجدها كانت تعقد الحلقات العلمية ، وكان علماءها يروون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان علماء العالم الاسلامي يقصدون المدينة لكي يسمعوها من علمائها السنة التي ظلت آمنة من عبث اللواعين الذين لم يجروا ان ينشروا رواياتهم الموضوعة فيها .

وقد لازم الامام مالك علماء المدينة وأخذ عنهم الحديث والفقه ، وكان من أهم شيوخه « عبد الرحمن ابن هرمز » ، الذي لازمه لمدة ثلاث عشرة سنة ، كما أخذ العلم عن « ربيعة » الذي كان يعلم تلاميذه الفقه ، وقد اشتهر ربيعة بأنه من علماء الرأي لانه كان يحرص على أن يشرح « فقه الرأي » عن طريق التوفيق بين النصوص والمصالح ...

وعندما وجد مالك بن انس انه قد أصبح قادرا على التصدي بالتدريس جلس في مسجد المدينة ، وأخذ يعلم الناس الحديث والفقه ، وبذلك اشتهر امره ، وذاع صيته ، وكثر رواد مجالسه من العلماء ، وأصبح عالم المدينة بلا منازع ...

وامتحان الامام .. وكانت محنته واضحة التعبير والدلالة على معالم شخصيته الذاتية ، التي كانت قوية في الدفاع عن الحق ، مهما كانت النتيجة ...

منهج الامام مالك :

كان للامام مالك منهج اجتهادي متميز ، وربما كان بروز هذا المنهج من اهم الاسباب التي جعلت الامام مالك امام مدرسة الحديث في المدينة ، فمن المؤكد ان المدينة في ذلك العصر كانت تفص بالعلماء والفقهاء والمحدثين ، ولكن الامام مالك استطاع ان يحتل مكانة متميزة ، لا في المدينة فحسب ، وانما على نطاق العالم الاسلامي ..

ومن اهم معالم ذلك المنهج ما يلي :

أولاً : الالتزام بالسنة النبوية ، والدفاع عن مكانتها ، كمصدر أساسي من مصادر التشريع الاسلامي وهذا أمر طبيعي ، فمن الواضح ان الامام مالك يعيش في المدينة ، وكان موطن السنة في المدينة ، ولذلك فان دفاعه عن السنة يعتبر أمراً منطقياً وبديهاً .. وبخاصة وأن حركة الوضع في الحديث كانت ضعيفة في المدينة ، لسهولة اكتشاف الروايات الدخيلة .

ثانياً : اخذ الامام مالك بالرأي واعتمد عليه ، وتوسع في بعض الاحكام عن طريق الرأي بما لم يقل به علماء المدرسة العراقية .. ولهذا فقد ذهب بعض العلماء الى اعتباره من علماء الرأي ، وقال عنه ابن رشد : بأنه امير المؤمنين في الرأي والقياس ..

ولو تتبعنا فروع الفقه المالكي لوجدنا أن الامام مالك كان يعتمد على القياس في كثير من الاحكام ، وأحيانا يقيس على الفروع الثابتة عن طريق القياس ، بحيث يعتبر الفرع أصلاً يقاس عليه في بعض المسائل ...

ونلاحظ أن الامام الشاطبي في الاعتصام يذكر أن أصول مالك أربعة :

الكتاب والسنة والاجماع والرأى ...

ويجدر الإشارة الى أن اعتماد الامام مالك على الرأى لا يتنافى مع دفاعه عن السنة ، ولا يتعارض مع اعتباره رائدا لمدرسة الحديث في المدينة ، وذلك لان السنة في نظره مصدر أساسي من مصادر الشريعة الاسلامية ، وعند وجود هذا المصدر فلا يمكن الاخذ بالرأى ، لان الحديث مقدم على الرأى ، وعندما لا يتوفر لدى الفقيه المصدر المنصوص عليه فعندئذ يلجأ الى الرأى ، والرأى عنده كل ما يثبت عن طريق العقل ، كالاستحسان والمصلحة والعرف والاستصحاب وسد الذرائع ...

اما نقطة الاختلاف بين الرأى عند الامام مالك والرأى عند فقهاء الرأى في العراق ، هو أن الامام مالك لا يجيز الاعتماد على الرأى مع وجود السنة ، ولما كانت السنة متوفرة في المدينة فقد أخذ بها كثير من الاحكام التي اعتمد فيها فقهاء مدرسة الرأى على القياس ، وذلك لأن اولئك الفقهاء يقدمون الرأى على الحديث ، ولكن لان الحديث الصحيح ليس متوفرا لديهم في العراق بنفس النسبة التي كان متوفرا فيها لدى علماء المدينة .

ثالثا : اخذ الامام مالك بعمل اهل المدينة ، واعتبره حجة ، وقدمه على القياس ، وحجة الامام مالك في ذلك هو أن عمل اهل المدينة هو امتداد للعمل الذي كان قائما في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم انتقل بعد ذلك الى الاجيال اللاحقة ...

وقد اوضح رايه في ذلك في رسالة ارسلها الى فقيه مصر الليث بن سعد ، وقال له فيها : بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا ، وببلدنا الذي نحن فيه ، وأنت في أمانتك وفضلك ومنزلتك من اهل بلدنا وحاجة من قبلك إليك ، واعتمادهم على ما جاء منك حقيق بأن تخاف على نفسك ، وان تتبع ما ترجو النجاة باتباعه ... فانما الناس تبع لاهل المدينة التي بها نزل القرآن .

ثم قال : « فإذا كان الامر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لاحد خلافه » اما الليث ابن سعد فانه لا يرى ما يراه الامام مالك في الاعتماد على عمل

أهل المدينة ، وذلك لان معظم الصحابة قد خرج من المدينة ، وتفرق في الامصار ، وقد كان عمل هؤلاء حجة ودليلا لان القرءان نزل بين ظهرانيهم ، أما بعد ذلك فمن الصعب النظر الى عمل أهل المدينة بنفس المنظار الذي ينظر اليه الى عملهم في عصر الصحابة واثناء تواجدهم في المدينة ، ولذا فان عمل أهل المدينة في ذلك العصر المتأخر لا يصلح دليلا يترك لاجله الخبر والقياس ...

رابعاً : اخذ الامام مالك بالاستحسان ، وكان يريد به المصلحة المرسلة ، والمصلحة المرسلة مقدمة على القياس ، لان دليلها هو الحاجة اليها ، والحاجة دليل شرعي مرجح ومقدم على القياس ، ويشترط لاعتماد الاستحسان المعبر عن المصلحة ان يكون موافقا لمقاصد الشارع وملائما لها ، والا يتعارض مع أصل من اصول الشريعة ... ولهذا فقد أجاز ضرب المتهم اذا كان الضرب وسيلة لحمله على الاعتراف ، دون ان يتجاوز ذلك الضرب الحدود التي تدعو اليها المصلحة العامة ...

وتجدر الإشارة الى ان الاستحسان عند الامام مالك ليس هو الاستحسان عند الائمة الآخرين ، فالاستحسان عند الامام مالك يفيد مطلق المصلحة ، وعند ابي حنيفة يفيد الخروج عن مقتضى القواعد القياسية لمصلحة عامة ، وعند الشافعي يفيد الأخذ بالهوى والراي المجرد ولهذا فقد اعتبر الشافعي الاستحسان تشريعا ، وقال : من استحسن فقد شرع ...

ولا اعتقد ان هناك خلافا حقيقيا بين كل من مالك والشافعي حول الاستحسان ، ووجوب الأخذ به غير ان الشافعي اراد بالاستحسان الترجيح العقلي المجرد المعتمد على الهوى ، ولم يرد الامام مالك ذلك ، وانما اراد الأخذ بالمصلحة الملائمة لمقاصد الشريعة ..

أثر الامام مالك في تدعيم مكانة السنة النبوية لدى مدرسة الراي :

لو تتبعنا تاريخ الفقه الاسلامي ، لوجدنا ان السنة النبوية التي استطاعت أن تفرض وجودها كمصدر أساسي من مصادر الشريعة الاسلامية ، لدى فقهاء المدرسة الحجازية ، التي اشتهرت باسم مدرسة

الحديث ، لم تستطع ان تنال لدى فقهاء مدرسة الراي في العراق نفس الاهتمام ... وذلك للأسباب التالية :

أولاً : كانت السنة متوفرة في الحجاز ، ولهذا لم يجد علماء الحجاز وبخاصة في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم أية صعوبة في الرجوع الى السنة والاعتماد عليها كمصدر بياني للاحكام الواردة في القرآن .. ولم تكتف السنة بدور البيان وانما اضافت احكام جديدة الى ما ورد في القرآن الكريم وبذلك اعتبرت السنة مصدرا اساسيا يأتي في المكانة بعد القرآن الكريم ...

ثانياً : لم تتوفر السنة لعلماء العراق بنفس الظروف التي توفرت لعلماء المدينة ، واعتقد جازما ان علماء العراق لو توفرت لهم نفس الظروف من حيث توافر السنة لديهم لما اختلفوا عن علماء المدينة في اعتمادهم عليها ...

ولعل من أهم الأسباب التي أدت الى عدم اعتماد علماء مدرسة الراي على السنة هو كثرة الوضع في الحديث في العراق ، الذي شجعت عليه الظروف السياسية العامة ، وما ترتب عليها من اختلافات في العقائد والمواقف .. وبخاصة اذا عرفنا بأن حركة تدوين الحديث التي ابتدأت بشكل رسمي في بداية القرن الثاني الهجري ، قد صادقت صعوبات كبيرة، نتيجة اختلاط الروايات الصحيحة بالموضوعة .. مما أدى الى ظهور علم مصطلح الحديث كعلم قادر على تمييز الرواية الصحيحة من الرواية المذكورة ..

ثالثاً : اتجهت مدرسة الراي في العراق نتيجة هذا الواقع الى التوسع في الاقيسة العقلية وأصبح الراي بالنسبة لعلماء هذه المدرسة المنهج المفضل في توليد الاحكام الفرعية من الاصول الكلية ...

واستطاع هذا الاتجاه ان يفرض وجوده ، وبخاصة عندما حمل لواءه الامام أبو حنيفة ، ووضع له قواعده وأصوله ومناهجه .. وبفضل أبي حنيفة أصبحت مدرسة الراي في العراق تمثل المذهب الفقهي الأكثر انتشاراً ، والأعمق استنباطاً ...

ومما ساعد هذا المذهب على أن يأخذ مكانته المتميزة في العالم الإسلامي أنه اعتمد على منهج اجتهادي جماعي أسهم عدد من كبار أصحاب أبي حنيفة مثل أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني في صياغة أصوله وفروعه ، ثم استطاعوا فيما بعد أن يجعلوه المذهب الرسمي للدولة ، وأن يلتزم القضاة به وبخاصة بعد أن استحدث منصب قاضي القضاة ، وأسند إلى « أبي يوسف » صاحب أبي حنيفة ..

وفي هذا الوقت الذي أخذت مدرسة الرأي في العراق مكاناً متميزاً، كانت مدرسة الحديث في الحجاز تنمو مكانتها ويتسع نفوذها على يد الإمام مالك بن أنس .. واستطاع عالم المدينة أن يواجه التيارات القادمة من العراق ، بمنهج علمي سليم ، يقوم على أساس الدفاع عن السنة النبوية ، واعتمدها مصدراً أساسياً مقدماً على الرأي والقياس ..

واستطاع الإمام مالك أن يدون أول مؤلف في الفقه الإسلامي ، وهو الموطأ ، ومزج فيه بين الحديث والفقه ، فكان يذكر الأحاديث الواردة في المسألة الفقهية ، ثم يذكر عمل أهل المدينة ، وبعدها يعرض لأراء الصحابة والتابعين ، ثم يعرض رأيه واجتهاده ...

واستطاع هذا المؤلف الجديد أن يأخذ مكانته كأول تدوين في الفقه الإسلامي ، وبالرغم من اشتماله على الحديث النبوي ، إلا أن الإمام مالكا كان يورد الروايات كأدلة بقصد بيان الحكم الفقهي ، كما أنه اعتمد المنهج الفقهي في التقسيم والتبويب مما يؤكد أن هذا الكتاب أريد به بيان الحكم الفقهي ، وأنه جدير بأن يكون أول مدونة فقهية .

أثر موطأ الإمام مالك في المنهج الفقهي العام :

من المؤكد أن كتاب الموطأ الذي اعتمد في دراسته الفقهية على السنة كدليل لبيان الأحكام الفقهية ، قد كان له أكبر الأثر في تدعيم مكانة السنة النبوية كمصدر أساسي من مصادر الفقه الإسلامي .

فقد أثبت الإمام مالك من خلال تأليفه لكتابه « الموطأ » أن منهج التأليف الفقهي يجب أن يعتمد أولاً على النصوص من قرآن وسنة ، وأن

السنة النبوية قادرة على امداد الفقهاء بجميع الادلة التي يحتاجون اليها لاستنباط الاحكام الفقهية ..

ولهذا فقد أعد الامام مالك كتابه الموطأ لكي يرسم المعالم الاساسية لمنهج التأليف الفقهي الاصيل والسليم ، وكأنه بذلك يرد على المنهج الفقهي الذي اعتمدته علماء مدرسة الرأي في العراق ، والذي اعتمد الرأي كمنهج لاستنباط الاحكام ..

ولو اننا رجعنا الى كتب الفقه الحنفي لوجدنا ان منهج الرأي واضح وبارز في التأليف الفقهي لديهم ، ولو اقتصر الامر على بروز منهج الرأي لكان الامر مقبولا ، ولكن الخطورة ان يطفئ هذا المنهج فلا تأخذ النصوص من القرءان والسنة مكانتها اللائقة كادلة ذات افضلية على المصادر الاجتهادية بأنواعها المختلفة ..

ومن المرجح ان هناك كتابات فقهية ظهرت قبل كتاب « الموطأ » ولكنها لم ترق الى درجة التأليف الفقهي ، وانما كانت تمثل البدايات الاولى لحركة التدوين في الحديث والتدوين الفقهي ، وكان يطلق على تلك الكتابات اسم « المسائل » ، وربما تكون تلك المقدمات اقرب الى تدوين الحديث من التدوين الفقهي .

واستطيع التأكيد بأن المكانة المتميزة التي خطى بها كتاب « الموطأ » من قبل العلماء والحكام ، هي انه استطاع ان يقدم الفقه الاسلامي مدعما بأدلته من السنة النبوية ، في فترة زمنية كادت السنة ان تفقد مكانتها في العراق ، وكانت العراق في ذلك الحين تمثل مركز الاشعاع العلمي ، لانها مركز الخلافة الاسلامية ..

ومن المؤكدة تاريخيا ان الامام الشافعي قد أسهم أسهاما فعليا في تثبيت مكانة السنة النبوية في العراق ، ولذلك فقد سمي الشافعي بناصر السنة في العراق ... ولعل الشافعي كان اول صوت فعلي ينادي بالدفاع عن السنة ، ويبرز مكانتها وأهميتها ، في اوساط مدرسة الرأي في العراق ..

ولو بحثنا عن مكونات شخصية الإمام الشافعي لوجدنا بصمات الإمام مالك واضحة في فكر الشافعي وفقهه وآرائه ، وكيف لا ، وقد تلقى الإمام الشافعي الفقه على يد الإمام مالك ، ولازمه ملازمة التلميذ لاستاذه ، وتأثر بمنهجه الفقهي ، وقرأ عليه الموطأ ، وكان لموطأ الإمام مالك أثر في تعميق مكانة السنة النبوية في فكر الشافعي .

وظل الشافعي تلميذا وفيما لشيخه مالك ، وكان أحد رجال مدرسته الفقهية ، وعندما أصبح الشافعي واليا على نجران ، كان مالكي المذهب والهي ، ولما سافر إلى العراق في رحلته الأولى كان معروفا عنه بأنه أحد تلاميذ الإمام مالك ، ويبدو أن شخصيته الفقهية لم تتميز عن الفقه المالكي حتى عام 195 هـ عندما عاد إلى العراق للمرة الثانية ، وتأثر بمنهج علماء مدرسة الرأي ، واستطاع أن يجمع بين المدرستين في منهج واحد متميز مستقـل ...

ويؤكد هذا المعنى الاستاذ أحمد أمين بقوله : (1)

وكان الشافعي في أول أمره يعد نفسه تلميذا لمالك ، ومتبعا لمذهبه وتعاليمه ، وأحد رجال مدرسته ، وما زال كذلك إلى سنة 195 هـ حيث قدم بغداد قدمته الثانية ، فهناك بلغ مبلغ مؤسس مذهب يدعو إليه ..

وعندما نتحدث عن أثر الإمام الشافعي في الدفاع عن السنة في العراق ، فإن من الضروري أن نبحت عن أثر الإمام مالك في تكوين شخصية الإمام الشافعي ، كفقيه استطاع أن ينظر إلى الفقه الاسلامي من خلال السنة النبوية .

ومن هذا المنطلق نستطيع القول بأن الإمام مالك استطاع أن يؤثر على مسار مدرسة الرأي في العراق ، وأن يعدل من نظرتها إلى السنة ، وأن يثبت دعائم السنة النبوية في الفقه الاسلامي عن طريقين :

أولا : عن طريق كتابه « الموطأ » ، وكان هذا الكتاب يمثل شخصية الإمام مالك ومدرسته ، وإذا لم يسافر الإمام مالك إلى العراق ، فقد أرسل

(1) انظر ضحى الاسلام ج 2 ، ص : 222 .

كتابه لكي يطلع عليه علماء المدرسة العراقية ، وان يعيدوا النظر في موافقهم من السنة النبوية ..

ثانياً : عن طريق الامام الشافعي ، وبالرغم من أن الشافعي أصبح بعد رحلته الثانية الى العراق مؤسس مذهب جديد ، فان آثار الامام مالك في شخصيته كانت واضحة وجلية ..

ومن الانصاف عندما نذكر فضل الشافعي في الدفاع عن السنة ان نذكر فضل الامام مالك على الشافعي في تكوينه الفقهي الذي استطاع ان يميز فيه بين الحديث والفقه ..

وقد نستطيع القول بأن الشافعي قد وضع اصولاً جديدة ، وقواعد محكمة ، استطاع من خلالها ان يؤكد على أهمية السنة كمصدر تشريعي مستقل ، وكان لتلك الاصول والقواعد اثرها الفعال في الرد على المتشككين في مكانة السنة ، وهذا جهد جديد منسوب الى الامام الشافعي ، الا ان هذا لا يجيز لنا ان ننكر اثر الامام مالك في تكوين الخطوط العامة لاصول الشافعي وقواعده ...

وهذا لا يعني التقليل من أهمية شخصية الامام الشافعي ، وانكار استحقاقه لكي يكون اماماً لمذهب ، فالامام الشافعي يعتبر - بحق - رائداً عظيماً من رواد الفقه الاسلامي ، واستطاع بذكائه وفطنته ان يضيف اضافات عظيمة الى جهد من سبقه من الفقهاء ، سواء في مدرسة الرأي في العراق او مدرسة الحديث في الحجاز .. كما انه بعد ان التزم منهجاً في الفقه مستقلاً ومتميزاً ، خاف شيخه الامام مالك في كثير من المواقف ، وانتقد بعض آرائه ، وهذا امر طبيعي ، فمن حق الفقيه المتمكن ان يناقش آراء الفقهاء الآخرين ، وان يطرح رأيه واجتهاده مدعماً بأدلتهم وحججه .